



10 مارس 2016

الدارة العامة للدراسات والتدقيق المالي

D.G.E.L.F

DIRECTION GENERALE DES ETUDES
ET DE LA LEGISLATION FISCALES

من وزير المالية
إلى

622
C

الموضوع : طلب توضيحات إضافية حول الخصم من المورد المستوجب على مبالغ مقابل خدمات أسديت بالخارج

المرجع : مكتوبكم بتاريخ غرة مارس 2016

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه الذي عبرتم بمقتضاه عن استغرابكم من موقف وزارة المالية القاضي بإخضاع مبالغ دفعتها شركتكم لغير مقيمين وغير مستقرين بتونس مقابل خدمات أنجزوها لفائدتها بالخارج طالبين معرفة على أي أساس يستوجب الخصم من المورد في الحالة الخاصة ومؤكدين على ضرورة أخذ التدابير اللازمة لتفادي ذلك، يشرفني إعلامكم بما يلي :

طبقاً للأحكام المشتركة للفصلين 3 و45 من مجلة الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات يخضع غير المقيمين للضريبة بتونس على المداخل ذات المنشأ التونسي دون سواها، هذا ويعتبر الدخل ذو منشأ تونسي بالنسبة إلى الخدمات إذا كان المدين الفعلي بالمبالغ المستوجبة مقابل الخدمات المذكورة مقيماً أو مستقراً بتونس وبصرف النظر عن مكان إنجاز الخدمة. وذلك مع مراعاة أحكام اتفاقيات تفادي الازدواج الضريبي التي أبرمتها البلاد التونسية مع البلدان الأخرى.

وتستوجب الضريبة في الحالة الخاصة طبقاً لأحكام اتفاقية تفادي الازدواج الضريبي المبرمة بين تونس وبلد إقامة المنتفع بالمداخل ذات المنشأ التونسي وطبقاً لأحكام القانون العام.

وعليه وبالرجوع إلى مكتوبكم وفي غياب اتفاقية لتفادي الازدواج الضريبي فإن المبالغ التي تدفعونها إلى مسدي الخدمات لفائدتكم بالخارج دون أن تكون لكم منشأة دائمة بمكان إسداء الخدمة والتي يمكنكم طرحها من قاعدة الضريبة على الشركات المستوجبة عليكم بتونس باعتبارها أعباء استغلال تخضع للخصم من المورد بنسبة 15% أو بنسبة 25% بالنسبة إلى المقيمين بملاذات جبائية باعتبارها مداخل ذات منشأ تونسي بالنسبة إلى المنتفعين بها.

موقع الويب :
Site web

الفاكس :
Fax

71.790 550

الهاتف :
Tél

71.784 700 / 71.790 504

العنوان :
Adresse : 15 rue Abdelhmane Eljaziri 1002 Tunis

إلى

مع العلم أن هذا الموقف مطابق للتشريع الجبائي الجاري به العمل الذي يمنح للبلاد التونسية الحق في توظيف الضريبة على المداخل ذات المنشأ التونسي التي يحققها غير المقيمين.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات الاحترام.

والسلام
عن وزير المالية و بتفويض منه
المدير العام للدراسات
والتشريع الجبائي
الإمضاء : حبيبة جراه اللواتي